

سلسلة تيسير كتب الفقه الإسلامي (1)

تيسير

كتاب الصلاة
في الفقه الإسلامي

الدكتور

عمر بن محمد عمر عبدالرحمن

الألوكة

www.alukah.net

سلسلة تيسير كتب الفقه الإسلامي (١)

تيسير كتاب الصلاة في الفقه الإسلامي

الشيخ : عمر محمد عمر عبد الرحمن





مُقَدِّمَتَا

الحمد لله ، وصلي الله علي نبيه ومصطفاه ..

وبعد ..

فإنَّ الفقه في الدين = هو الحياة، إذ به يعرف المرء ما يجب عليه وما يحرم، وما يجوز له وما يُكره، ولابدَّ لكلِّ واحدٍ مِنَ المسلمين مِنْ نصيبٍ مِنْ هذا العلم الشريف؛ يقل ويكثر بحسب اختصاصه واهتمامه وما هياه الله له.

وأقلُّ ذلكَ أَنْ يعرفَ الإنسانُ مَا يجبَ مِنَ العبادات، ويحلُّ له من المعاملاتِ، وقد وردَ في الحديث الصحيح أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ يُردِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفقهه في الدين».

وانطلاقًا مِنْ هَذَا الحديث الشريف فقد بدأتُ بِجولِ اللهِ وقوته إعادة ترتيب بعض المسائل الفقهية التي تخص عموم المسلمين ترتيبًا سهلًا ميسرًا ، يُعين العاميَّ والمبتدئ في تعلُّم الفقه الشريف، وأمورِ الشريعة، منزوعًا مِنَ التعقيدات التي تُصعب الأمر علي مَنْ ليسَ له إلمامٌ ودرايةٌ بكتبِ السابقين

الأولين - جزاهم الله خيرًا عمَّا قدّموا مِن خدماتٍ جليّة
للإسلام والمسلمين - وكذا خَلا هذا الترتيبُ مِن تخریجات
الأحاديث الواردةِ بِهِ (إلاّ ما كان فيها مِن ضعفٍ في أحد الرواة
؛ بينته في سياقه بإيجازٍ شديدٍ) . ويُفيدُ المتقدّم في الإمام - أو
محاولة الإمام - بأغلب الآراء والمذاهب الواردة في المسألة.

وقد أوردتُ في هذا الترتيب الأقوال الفقهيّة لأغلب
المذاهب الفقهيّة المعتمدة والمشهورة ، مع بيان ما استدلوا به،
وسبب اختلافهم، علي طريقة الإمام ابن رُشد الحفيد المالكي في
كتابه المبارك "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" .

وهذا هو الجزء الأول في هذه السلسلة المباركة - التي
أسأل الله ﷻ إتمامها علي الوجه الذي يُرضيه - تضمّن بعض
المسائل الفقهيّة المتعلقة بأمر الصلاة، والله تعالي نسأله القبول
وحُسن الختام .

والحمد لله ربّ العالمين !

أبو صهيب
عمر محمد عمر عبدالرحمن

عدد الصلوات المفروضة :

اختلف العلماء في عدد الصلوات الواجبة علي المرء في اليوم واليلة؛ فالجمهور علي أنّ الواجب علي المرء الصلوات الخمس.

وزاد أبو حنيفة رحمته الله صلاة الوتر مع الصلوات الخمس.

وذلك للحديث الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ زَادَكُمْ صَلَاةً، وَهِيَ الْوَتْرُ؛ فَحَافِظُوا عَلَيْهَا »، وَلَمَّا وَرَدَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ حُذَافَةَ رضي الله عنه قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وَهِيَ الْوَتْرُ ».

حكم من ترك الصلاة عمداً :

وقد اختلفوا كذلك في حكم من ترك الصلاة عمداً؛ فمنهم من أوجب قتله كفراً، وهو مذهب أحمد وإسحاق وابن المبارك، ومنهم من أوجب قتله حداً، وهو قول مالك والشافعي، وأما أبو حنيفة وأصحابه وأهل الظاهر فيرون حبسه وتعزيره حتى يصلي .

واختلافهم في ذلك عائدٌ إلي ما فهموه من الحديث الوارد عن النبي ﷺ : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر » .

فمنهم من فهم من الكفر؛ الكفر الحقيقي، ومنهم من فهم هاهنا التغليظ والتوبيخ؛ أي أنّ أفعاله أفعال كافرٍ .

الوقت المرغَّب فيه للصلاة :

يرى الإمام مالك للمنفرد أولَّ الوقت ، ويستحب تأخير الصلاة عن أول الوقت قليلاً في مساجد الجماعة .

ويرى الشافعيُّ أنَّ أولَّ الوقت أفضل إلا في شدة الحر .

وقد وردَ عدة أحاديث عن النبي ﷺ في ذلك ، منها : « إذا اشتدَّ الحر ، فأبردوا عن الصلاة ، فإنَّ شدة الحر من فيح جهنم » .

وَوَرَدَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الظهر بالهاجرة ، وفي حديث خباب ~~رضي الله عنه~~ أنهم شكوا للنبي ﷺ حرَّ الرمضاء ، فلم يُشكِّهم .

ولمَّا سئلَ ﷺ أَي الأعمال أفضل ؟! قال : « الصلاة لأول ميقاتها » .

فَرَجَّحَ قومٌ حديثَ حديث الإبراد « فأبردوا » ، إذ هو نصٌّ ، وتأولوا الأحاديث إذ ليست بنصِّ . ولكن حديث « الصلاة لأول ميقاتها » متفقٌ عليه .

الأوقات المنهي عن الصلاة فيها :

اتفق العلماء علي أنّ الأوقات المنهي عن الصلاة فيها :
وقت طلوع الشمس، ووقت غروبها، ومن حين تُصلي صلاة
الصبح حتّى تطلع الشمس.

ويري مالك ؛ الطلوع والغروب وبعد الصبح وبعد العصر.
ويري أبو حنيفة ؛ أنّه لا تجوز في هذه الأوقات صلاة ، إلّا
عصر يومه .

واتفق مالك والشافعيّ أنّه يقضي الصلوات المفروضة في
هذه الأوقات .

وذهب الشافعيّ إلي أنّ الصلوات التي لا تجوز، هي النوافل
فقط التي تفعل لغير سببٍ، وأنّ السنن مثل صلاة الجنائز تجوز
في هذه الأوقات .

جاء عن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال : ثلاثُ ساعاتٍ كانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ، أَوْ نَقْبَرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا : حِينَ

تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ
حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى
تَغْرُبَ .

وجاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاتين في بيتي قط سراً، ولا علانيةً، ركعتين قبل الفجر،
وركعتين بعد العصر .

وسببُ اختلاف الفقهاء في ذلك راجعٌ إلى اختلافهم في
عمل أهل المدينة، واختلافهم في الجمع بين العمومات
المتعارضة في ذلك .

فَمَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ عَقْبَةَ قَالَ بِالْمَنْعِ، وَمَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ أُمِّ
الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ رَأَى نَاسِحًا لِحَدِيثِ عَقْبَةَ؛ لِأَنَّهُ الْعَمَلُ الَّذِي مَاتَ
عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ قَالَ بِالْجَوَازِ.

الأذان :

يري الإمام مالك أنّ الأذان **فرضٌ في مساجد الجماعات لا**
علي المنفرد .

وبعض أهل الظاهر يقولون بأنّه **واجبٌ علي الأعيان**، وقال
بعضهم في السفر .

واتفق الإمام أبو حنيفة والشافعي علي القول بأنّه **سنّة**،
للمنفرد والجماعة إلا أنّه أكد في حقّ الجماعة .

وسبب خلافهم **رضي الله عنهم** هو تردد الأذان بين أن يكون قولاً من
أقاول الصلاة المختصة بها، أو يكون المقصود به الاجتماع،
فمن أخذ بالقول الأول قال بوجوبه، ومن أخذ بالرأي الثاني
قال بأنّه سنة .

وكذا في اجتماع الرجلين، يؤذن أحدهما ويقوم الآخر،
فأكثر فقهاء الأمصار علي جواز ذلك .

وذهب بعضهم أنّه لا يجوز .

وَذَلِكَ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ الصَّدَائِي، قَالَ:
 أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا كَانَ أَوَانَ الصُّبْحِ أَمَرَنِي فَأُذِنْتُ، ثُمَّ قَامَ
 إِلَيَّ الصَّلَاةَ، فَجَاءَ لِيُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا صُدَاءِ
 أُذِّنَ، وَمَنْ أُذِّنَ، فَهُوَ يُقِيمُ».

وقد رُوِيَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: حِينَ أَرَى الْأُذَانَ، أَمَرَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأُذُنِ، ثُمَّ أَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ فَأَقَامَ.

فَمَنْ أَخَذَ بِالنَّسْخِ قَالَ إِنَّ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ مُتَقَدِّمٌ،
 وَحَدِيثُ الصَّدَائِي مُتَأَخِّرٌ. وَمَنْ أَخَذَ بِالْتَرَجِيحِ قَالَ حَدِيثُ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَثْبَتٌ^(١).

صيغة الأذان:

أَمَّا صِيغَةُ الْأُذَانَ فَتَكُونُ بِتَثْنِيَةِ التَّكْبِيرِ، وَتَرْبِيعِ
 الشَّهَادَتَيْنِ، وَتَثْنِيَةِ الْبَاقِي، وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَهْلِ
 الْمَدِينَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِأُذَانَ الْمَكِّيِّينَ، وَهُوَ تَرْبِيعُ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ
 وَالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَثْنِيَةِ بَاقِي الْأُذَانَ.

^(١) لأن حديث الصدائي، تفرّد به عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ليس بحجّة عندهم.

وقال أبو حنيفة بأذان الكوفيين، وهو تريبع التكبير الأول، وتثنية باقي الأذان.

وقال الحسن البصري بأذان البصريين، وهو تريبع التكبير الأول، وتثليث الشهادتين وحي علي الصلاة، وحي علي الفلاح^(١)، وتثنية باقي الأذان.

والجمهور من الفقهاء يُضيف (الصلاة خيرٌ من النوم) في أذان الفجر.

وقال آخرون لا يُضاف ذلك لأنه ليس من الأذان المسنون، وبه قال الشافعي.

وسبب اختلافهم في ذلك راجع إلى اختلاف الآثار الواردة في ذلك.

ويري الإمام أحمد بن حنبل وداود أنه لا إيجاب في واحدة منها، وأنَّ الإنسانَ محيّرٌ فيها.

^(١) يبدأ المؤذن، بقوله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أنَّ محمدًا رسول الله، حي علي الصلاة، حي علي الفلاح هكذا ثمَّ يرجع فَيُعِيدُهَا مرة ثانية، وثالثة.

فيما يقوله السامع للمؤذن :

يقولُ السامع ما يقول المؤذن، كلمة بكلمة إلى آخر النداء.
وذهب البعض إلى أنه يقول مثل ما يقول المؤذن، إلا إذا
قال المؤذن " حي علي الصلاة، حي علي الفلاح " فإنه يقول : " لا
حول ولا قوة إلا بالله " .

وذلك لما ورد عن النبي ﷺ قوله : « إذا سمعتم المؤذن ،
فقولوا مثل ما يقول » .

وورد في حديث معاوية : أنَّ السامع يقول عندَ حي علي
الصلاة حي علي الفلاح : لا حول ولا قوة إلا بالله .

فَمَنْ أخذ بمذهب بعموم حديث النبي ﷺ « إذا سمعتم ... »
قال بالترجيح .

وَمَنْ بني العام علي الخاص في ذَلِكَ جَمَعَ بَيْنَ الحديثين،
وهو مذهب مالك وجماعة مِنَ الفقهاء .

الإقامة :

اختلف العلماء في حكم الإقامة بين **الوجوب والندب**.

وسبب خلافهم في ذلك اختلافهم هل الإقامة من الأفعال التي وردت بياناً لمجمل الأمر بالصلاة، فيُحمل علي الوجوب، لقوله ﷺ: « صلوا كما رأيتموني أصلي ». أم هي - أي الإقامة - من الأفعال التي تُحمل علي الندب!؟

أما صفتها :

فيرى الإمام مالك والشافعي أنّ التكبير في أولها مشفّع، وما بعد ذلك فمرة واحدة، إلا قوله " قد قامت الصلاة " فإنها عند مالك مرة، وعند الشافعي مرتين.

وأما الحنفية فالإقامة عندهم مثني مثني.

ووردَ عن أحمد قولٌ بالثنائية، وقولٌ بالإفراد.

وسبب خلافهم في ذلك راجع لما روي عن النبي ﷺ في حديث أنس رضي الله عنه: " أمرَ بلال أن يشفع الأذان، ويفرد الإقامة،

إِلَّا قَوْلَهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي لَيْلَى : " أَنَّهُ أَمَرَ
بِلَاإِذْنٍ فَأُذِنَ لِي ، وَأَقَامَ مَعِي " .
وَالْجَمْعُ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَوْلَى .

الأذان للنساء :

والجمهور عَليَّ أَنَّهُ ليس علي النَّساءِ أذان ولا إقامة.

وقال مالك : إن أقمَنَ فحسنٌ.

وقال إسحاق : إنَّ عليهنَّ الأذان والإقامة.

وروي عن عائشة أم المؤمنين ~~هي~~ أنها كانت تؤذن

وتقيم .

والخلاف آيل إلي هل تؤم المرأة أو لا تؤم؟!

قيل الأصل إنَّها في معني الرجل في كل عبادة إلا أن يقوم

دليل علي التخصيص .

النية في الصلاة :

اتفق جمهور الفقهاء علي كون النية شرطًا مِنْ شروطِ
صحة الصلاة .

لكن !

هل لا بدَّ أن توافق نية المأموم نية الإمام ؟

ذهبَ الإمام أبو حنيفة والإمام مالك إلى القولِ **بوجوب**
موافقة نية المأموم لنية الإمام.

وذهبَ الإمام الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى أَنَّ ذلك **ليس بواجبٍ** .

ودليل الفريق الأول مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ
الإمام ليؤتمَّ بِهِ » .

وذهب الشافعيُّ إلى القول بعدم الوجوب لِمَا ورد عن معاذ
رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يُصَلِّي بِقَوْمِهِ .

فَرَأَى الشَّافِعِيَّ وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّ فِي ذَلِكَ إِبَاحَةً لغير معاذٍ مِنْ
سَائِرِ المكلفين، وليس خاصًّا بمعاذٍ وحده، وهو الأصل . فلم
يشترط توافق نية المأموم مع الإمام.

وقد عارضه أصحاب الرأي الأول أَنَّ ذلك خاصٌّ بمعاذٍ رضي الله عنه
وحده . فاشتروا وجوب توافق نية المأموم مع الإمام .

التكبير في الصلاة :

قال بعضهم : التكبير كله واجب .

وقال قوم : التكبير كله ليس بواجب، (وهو قول شاذ).

وجمهور الفقهاء عَيَّ أَنْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَقَطْ وَاجِبَةٌ .

وذلك استدلالاً بحديث أبي هريرة رضي الله عنه لما دخل المسجد رجل والنبي صلى الله عليه وسلم جالس ، فصلى ركعتين لم يُحَسِّنْهُمَا ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَرَدَّ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ : « ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » . رَدَّدَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَكَانَ الرَّجُلُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ عَقِبَ كُلِّ مِنْهَا . فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا فَعَلَّمَنِي . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ ، فَكَبِّرْ ، ثُمَّ أَقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » .

فما قال له « فكبر » إلا في تكبيرة الإحرام فقط.

وما لفظ التكبير أو صيغة التكبير ؟

في المذهب الشافعي : (الله أكبر)، (الله الأكبر)، واللفظان كلاهما يُجزئ.

وفي المذهب الحنفي : يُجزئ من لفظ التكبير كل لفظ في معناه. مثل (الله الأعظم) ، (الله الأجل)^(١).

^(١) هل اللفظ هو المتعبد به أم المعنى !؟

الصحيح أنّ في العبادات الأولى التعبد بالألفاظ ، بخلاف المعاملات فالأصل فيها المعاني لا الألفاظ .

قراءة " بسم الله الرحمن الرحيم "
في افتتاح القراءة :

يري الإمام مالكُ امتناع ذلك في الصلاة المكتوبة سرية كانت أو جهرية، لا في الاستفتاح بالفاتحة ولا في غيرها من السور. وأجاز قراءتها في صلاة النافلة فقط.

وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد : يقرؤها مع الفاتحة في كل ركعة " سرًا " .

وقال الشافعي : يقرؤها ، ولا بُدَّ في الجهر = جهراً، وفي السرّ = سرًا . وهي - أي البسمة - آية من الفاتحة، وبه قال أحمد وأبو ثور وأبو عبيد .

وسبب اختلافهم رضي الله عنهم في ذلك راجع إلى اختلاف الآثار الواردة في ذلك.

القراءة في الصلاة:

اتفق جمهور الفقهاء عَلَيَّ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ، لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا، إِلَّا مَا وَرَدَ عَنْ سَيِّدِنَا عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا أوردَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ؛ أَنَّهُ صَلَّى، فَنَسِيَ الْقِرَاءَةَ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: كَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؟! فَقِيلَ: حَسَنٌ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ إِذَا.

كَذَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ السَّرِّ، وَأَنَّهُ قَالَ: " قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَوَاتِهِ وَسَكَتَ فِي أُخْرَى ".

حكم القراءة في الركوع والسجود :

وَقَد اتَّفَقَ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ عَلَي مَنَعِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ.

وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ : « نَهَانِي
جَبْرِيلُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا ». قَالَ الطَّبْرِيُّ : وَهُوَ
حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَبِهِ أَخَذَ فَهَاءُ الْأَمْصَارِ.

إِذَا فَهَلَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَوْلٌ مَحْدُودٌ وَاجِبٌ عَلَي الْمُصَلِّي ؟

الإمام مالك لا يري ذلك.

بينما يري الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة من الفقهاء
إلي أن المصلي يقول في ركوعه (سبحان ربي العظيم) ثلاثاً،
وفي سجوده (سبحان ربي الأعلى) ثلاثاً . وذلك لحديث ابن
عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « نهاني جبريل أن أقرأ
القرآن راکعاً أو ساجداً، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما
السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء، فممن أن يُستجاب لكم . »

وقد ورد كذلك في حديث عُقبة رضي الله عنه أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ ﴿٧٤﴾ [سورة الواقعة/٧٤] قَالَ لَنَا النَّبِيُّ: « اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ » ، وَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾ [سورة الأعي / ١] قَالَ: « اجْعَلُوهَا فِي سَجُودِكُمْ » .

في قراءة الفاتحة :

وقد اختلف الفقهاء رضي الله عنهم في مسألة قراءة الفاتحة في كل ركعة من الصلاة أو في بعض الصلاة.

وذلك لاختلافهم في معني الحديث الوارد في ذلك وهو قوله رضي الله عنه : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، فَهِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ ».

فمنهم مَنْ قَالَ بِاحْتِمَالِ عَوْدَةِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ رضي الله عنه « فِيهَا » عَلَي كُلِّ الصَّلَاةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِعَوْدَتِهِ عَلَي جِزءٍ مِنْهَا ، حَتَّى كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رضي الله عنه يَتْرِكُ الْقِرَاءَةَ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ -أَيِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ- .

الصلاة في داخل الكعبة :

اختلف الفقهاء في حكم الصلاة في داخل الكعبة.

فمنهم مَنْ منع الصلاة علي الإطلاق،

ومنهم مَنْ أجازهُ علي الإطلاق،

ومنهم مَنْ فرَّق بين صلاة النفل والفرض في ذلك^(١).

وسبب اختلاف الأئمة في ذلك، ما وردَ عَن النَّبِيِّ ﷺ حينَ دخلَ البيت، دَعَا في كل نواحيه، ولم يُصَلِّ حتَّى خرج، فلمَّا خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة، وقال: « هذه القبلة » .

وكذا ورد حديثُ عبد الله بن عمرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دخلَ الكعبةَ هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال بن رباح، فأغلقها عليه، ومكث فيها، فسأل عبد الله بن عمر بلالاً حينَ خرج، ما صنع رسول الله ؟ فقال : جعلَ

^(١) وذلك بجواز صلاة النافلة بداخلها، وعدم جواز صلاة الفرض بها .

عمودًا عن يساره، وعمودًا عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه ثمَّ
صلي .

فاختلف الفقهاء في ذلك، فمنهم من أخذ بالترجيح فرَّجَح
بطلان الصلاة، ومنهم من أخذ بالنسخ أي نسخ الحديث الثاني
للأول؛ فرأي الجواز، ومنهم من أخذ بالتفصيل في ذلك
بالتفريق بين الفرض منها والنفل، وحملوا صلاة رسول الله ﷺ
في الكعبة علي أنها كانت نفلًا .

السترة:

اتفق العلماء علي استحباب السترة بين المُصلي والقبلة،
إذا صلي منفردًا أو كان إمامًا.

واختلفوا في الخَطَّ إذا لم سترة، فقال الجمهور: ليس عليه
أَنْ يَخَطَّ، وقال أحمد: يخط خطًا بين يديه.

وقد وردَ في الحديثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ
بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مَوْخِرَةِ الرَّحْلِ؛ فَلْيُصَلِّ».

وقال النبيُّ ﷺ أَيضًا: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ
وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَلْيَنْصَبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ
فَلْيَخُطْ خَطًّا، وَلَا يَضْرِبْهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (١).

(١) وهذا الحديثُ رواه الإمام أبو داود في السنن، وكان أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُصَحِّح ما رواه أبو داود،
والشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَا يُصَحِّح ما رواه.

المواضع التي يُصلي فيها :

مِنَ الفقهاءِ مَنْ أجاز الصلاة في كُلِّ موضعٍ لا توجد به نجاسة.

وذلكَ لحديث رسول الله ﷺ : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحدٌ قبلي » وذكرَ منها : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً؛ فأينما أدركتني الصلاة صليتُ » .

وَمِنَ الفقهاءِ مَنْ استثنى مِنْ ذلكَ سبعة مواضع: المذبلّة، والمجرزة، والمقبرة، وقارعة الطريق، والحمام، ومعادن الإبل، وفوق ظهر بيتِ الله .

وذلكَ للحديث الواردِ عند الترمذي أَنَّهُ ﷺ نهي أَنْ يُصلي في سبعة مواطن في المذبلّة، والمجرزة، والمقبرة، وقارعة الطريق، والحمام، ومعادن الإبل، وفوق ظهر بيتِ الله .

وكذا حديث : « صلوا في مرايض الغنم، ولا تصلوا في أعطانِ الإبل ».

فأمَّا أصحاب الرأي الأول فقالوا بأنَّ حديث « أعطيت
خمسة » ناسخٌ لغيره مِنَ الأحاديث، لأنَّ هذه من فضائله
ﷺ وذلك مما لا يجوز نسخه.

وَمِنَ العلماء مَنْ ذهب مذهب بناء الخاص علي العام،
فاستثنى السبعة مواضع.

ومنهم مَنْ ذهب مذهب الجمع؛ فقال بأنَّ النهي محمولٌ
علي الكراهة.

الأقوال التي ليست من أقاويل الصلاة :

لم يختلف الفقهاء في أنها تُفسد الصلاة إذا تعمدتها المصلي، إذ
الله تعالى يقول: ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [سورة البقرة/٢٣٨]،
وقد وردَ في الحديث أنَّ النبيَّ ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ
مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَمَا أَحَدٌ إِلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ » .

حكم القنوت :

ذهب الإمام مالك إلى أنَّ القنوت في صلاة الصبح
مستحبٌ،

وذهب الشافعيُّ إلى أنه سنَّة،

وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ القنوت لا يجوز في صلاة الصبح
وإنَّما في صلاة الوتر.

وقد وردَ في الحديث أنَّ النبي ﷺ قنَتَ شهرًا أو أربعين يدعو
لقومٍ ويدعو علي آخرين، حتى أنزل الله ﷻ عليه : ﴿ لَيْسَ
لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ
ظَالِمُونَ ﴾ [سورة آل عمران / ١٢٨]، فترك رسول الله ﷺ
القنوت بعدها حتى لقي الله .

حَدُّ الْعَوْرَةِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ

ظاهر مذهب الإمام مالك رحمته أَنَّ ستر العورة مِنْ سنن الصلاة.

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أَنَّها من فروض الصلاة.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾
[سورة الأعراف/٣١].

فمنهم مَنْ حمل الأمر في قوله تعالى ﴿خُذُوا﴾ علي الندب فقال بأنَّ ستر العورة من سنن الصلاة.

ومنهم حمل الأمر علي الوجوب فقال بوجوب ستر العورة.

لكن ! ما حدُّ العورة من الرجل في الصلاة؟

ذهب الإمام أبو حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي إلى القول بأنَّ حدَّ العورة منه - أي الرجل - ما بين السرة إلى الركبة .

وقال بعضهم : العورة = هما السوأتان من الرجل فقط .

وسبب إختلافهم في ذلك راجع إلي ما ورد في حديث جرهدٍ أنَّ النبي ﷺ قال : « الفخذ عورة ».

وحديث أنسٍ رضي الله عنه الذي يقول فيه : أنَّ النبي ﷺ حسر عن فخذيه، وهو جالسٌ مع أصحابه .

وقال الإمام البخاري رحمته الله : حديثُ أنسٍ = أسند، وحديث جرهدٍ = أحوط .

وما حدُّ العورة من المرأة في الصلاة؟

أكثرُ العلماءِ علي أنَّ جميعَ بدنِها عورة ما خلا الوجه والكفين .

وذهب أبو حنيفة رحمته الله إلى أنَّ قدميها ليست بعورة .

وذهب أبو بكر بن عبد الرحمن والإمام أحمد إلى أن **المرأة**
كلها عورة.

وسبب الخلاف في هذه المسألة ؛ راجع إلى ما فهمه الفقهاء
من قول الله ﷻ : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾
[سورة النور/٣١].

فَمَنْ رَأَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ؛ بَأَنَّهُ لَا
يَسْتَرُ، وَهُوَ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِعُورَةٍ.

وما هو اللباس المجزئ للمرأة في الصلاة؟

درع، ونجمار، وهو المروي عن عائشة وميمونة وأم سلمة .

فإن صلّت المرأة مكشوفة ؛ أعادت الصلاة في الوقت وبعده
. إلا أن الإمام مالكا يرى أنها تُعيد في الوقت فقط .

وذلك لما روي عن أم سلمة رضي عنها أنها سألت رسول الله
ﷺ ماذا تُصلي فيه المرأة؟! فقال : « في الخمار، والدرع السابع،
إذا غابت ظهور قدميها ».

وَلَمَّا رُوِيَ أَيْضًا عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » .

والمقصود بالحائض هنا = أي التي بلغت المحيض ، كما قال به عامة أهل العلم .

حكم رفع اليدين في الصلاة :

يري الجمهور من الفقهاء أنَّ رفع اليدين من سنن الصلاة.
 وذهب داود وجماعة من أصحابه إلى القول **بوجوب** رفع
 اليدين في الصلاة.

وسبب اختلافهم في ذلك راجع إلى معارضة ظاهر حديث
 أبي هريرة رضي الله عنه الذي فيه تعليم فرائض الصلاة لفعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم.

فبعضهم يري أنَّ الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم أنَّ تُحمل علي
 الوجوب، حتي يدلّ الدليلُ علي غير ذلك.

ومنهم من يري أنَّ الأصل أَّلا يزداد فيما صحَّ بدليل واضح
 من قول ثابت أو إجماع.

وضع اليدين إحداهما علي الأخرى :

كره مالك ذلك في الفرض وأجازه في النفل، وذلك لما ورد في بعض الآثار التي بينت صفة صلاة النبي ﷺ ولم يُنقل فيها أنه كان يضع اليمني علي اليسري .

بينما ذهبَ الجمهور من الفقهاء علي أن وضع اليد اليمني علي اليسري من **سنن الصلاة**، وذلك لما ثبت أن الناس كانوا يؤمرونَ بذلك .

ما يجب علي المأموم أن يتبع فيه الإمام؟

في جميع أقواله وأفعاله؛ إلا في قول الإمام : سمع الله لمن حمده، وفي جلوسه إذا صليّ جالساً لمرضٍ عند مَنْ أجازَ إمامة الجالس.

النزول إلى السجود :

اختلف العلماء في كيفية النزول إلى السجود هل يضع المصلي يديه قبل ركبتيه، أو ركبتيه قبل يديه!؟

واختلافهم في ذلك إلى تعارض الروايات الواردة ؛ كما في حديث ابن حُجر قال : " رأيتُ رسولَ الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهضَ رفع يديه قبل ركبتيه " .

وقد جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : (إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه).

ويري الإمام ابن القيم رحمته الله في إعلام الموقعين أَنَّ ذلك يتوقف على صحة المصلي وسنه، وهو جمعٌ جيد بين الروايات .

والسجود يكون علي سبعة أعضاء :

فقد اتفق العلماء علي أنّ السجود يكون علي سبعة أعضاء، الوجه، واليدين، والركبتين، وأطراف القدمين^(١).

وقد وردَ في بعض الحديث : (أمرتُ أن أسجدَ علي سبعة أعضاء).

^(١) نقص السجود علي عضو من تلك الأعضاء؛ هل يُبطل الصلاة؟!

يري مالك : أنّه إن سجد علي جبهته دون أنفه = جاز ، وإن سجد علي أنفه دون جبهته = لم يجز ، وقال أبو حنيفة : بل يجوز ، وقال الشافعي : لا يجوز إلا أن يسجد عليهما جميعاً . وسبب إختلافهم في ذلك راجع إلي هل الواجب هو امتثال بعض ما ينطلق عليه الإسم أو كله؟!

وهل يصح السجود علي طاقات العمامة؟!

اتفق الجمهور علي جواز ذلك للحديث الوارد في البخاري : (كانوا يسجدون علي القلائس والعمائم).

التشهد :

يري الإمام مالك وأبو حنيفة وجماعةٌ مِنَ الفقهاء أَنَّ
التشهدَ ليس بواجبٍ،

وذهبت طائفةٌ إلى القول بوجوبه؛ وبه قال الشافعيُّ، وأحمد
وداود .

لِمَا وردَ في الحديث : " كان رسول الله ﷺ يُعلمنا التشهد
كما يُعلمنا السورةَ مِنَ القرآنِ " ^(١).

^(١) وقد وردَ في التشهد صيغ كثيرة كلها صحيحة، كتشهد عمر (واختاره مالك) ،
واختار أبو حنيفة وأهل الكوفة تشهّد عبد الله بن معسود، وتبعه الإمام أحمد .
وسبب اختلافهم في ذلك راجعٌ إلى اختلاف ظنونهم في الأرجح منها . وقد ذهب كثيرٌ مِنَ
الفقهاء إلى أَنَّ ذلك كله علي التخيير، حتّى قال الشافعيُّ في الرسالة : " أنّها كلها صيغ
تعظيم لله؛ وهو المقصود " اهـ

التسليم من الصلاة :

قال جمهورُ الفقهاءِ **بوجوبه**.

وذلك لما وردَ عن النبيِّ ﷺ : « وتحليلها التسليم » .

وقال الإمام أبو حنيفة وأصحابه : **ليس بواجبٍ**.

ودليلهم ما ورد عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي أنّ عبد الرحمن بن رافع، وبكر بن سواده، حدثاه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال : « إذا جلسَ الرجلُ في آخرِ صلاته، فأحدثَ قبل أن يُسلمَ فقد تمت صلاته » .

والجمهورُ مِنَ الفقهاءِ القائلينَ بوجوبِ التسليم؛ منهم مَنْ قالَ الواجب علي المنفرد والإمام تسليمة واحدة، واختارَ مالك للمأموم تسليمتين، وللإمام تسليمة واحدة .

هيئة الجلوس للتشهد :

يري الإمام أبو حنيفة وأصحابه : أن ينصب رجله اليمني ويقعد علي رجله اليسري .

ويقول الإمام مالك وأصحابه : ويُفَضِي بِأَيْتِهِ إِلَى الْأَرْضِ،
وينصب رجله اليمني ويثني اليسري،
وجلوس المرأة عنده كجلوس الرجل .

وفرق الشافعي بين الجلسة الوسطي، والأخيرة؛ فقال في
الوسطي بمثل قول أبي حنيفة، وفي الأخيرة بمثل قول مالك .
وسبب اختلافهم في ذلك راجع إلي اختلاف الآثار في
ذلك، والأمر فيه سعة، والحمد لله رب العالمين.

الجلسة الوسطي والأخيرة :

ذهب أكثر الفقهاء إلي القول بأنَّ **الجلسة الوسطي سنة**،
وليست بفرض، لِمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ بُجَيْنَةَ الثَّابِتِ : أَنَّهُ **صَلَّى**
أَسْقَطَ الْجُلُوسَةَ الْوَسْطِيَّ، وَلَمْ يُجْبَرْهَا وَسَجَدَ لَهَا .
وشدَّ بعض الفقهاء فقال بأنَّها فرض .

وأما الجلسة الأخيرة فأغلب الفقهاء علي القول بأنّها
فرض، وذلك لقول النبي ﷺ في بعض الحديث: (اجلس حتي
تطمئن جالسًا).

وشدّد البعض فقال بأنّها ليست فرضًا .

أحكام سجود السهو^(١) :

أسباب السهو في الصلاة :

ثلاثة :-

١) الزيادة،

٢) النقص،

٣) الشك .

حكم سجود السهو :

اختلف الفقهاء في حكم سجود السهو علي ثلاثة أقوال؛

فذهب الشافعيُّ إلي القول بأنَّ **سجود السهو سنة**،

وذهب أبو حنيفة إلي القول **بفرضيته**.

أمَّا الإمام مالكٌ فيري أنَّه إنَّ كان سجود السهو للأفعال

الناقصة = فيكون **واجبًا**، وإنَّ كان للزيادة = فهو **مندوبٌ**.

^(١) سجود السهو = عبارة عن سجدتين يسجدهما المُصلي لجبر الخلل الحاصل في صلاته من أجل السهو.

موضع سجود السهو :

يري الشافعية أنّ سجود السهو يكون قبل السلام،

ويري الحنفية أنّ سجود السهو يكون بعد السلام،

وأما المالكية فعندهم؛ إن كان السجود لنقصانٍ = كان قبل السلام، وإن كان لزيادةٍ = كان بعد السلام.

ويري الإمام أحمد أنّ السجود للسهو يكون قبل السلام في المواضع التي سجد رسول الله ﷺ فيها قبل السلام، ويكون بعد السلام في المواضع التي سجد رسول الله ﷺ فيها بعد السلام.

وأما أهل الظاهر فيرون أنه لا سجود للسهو إلا في المواضع الخمسة^(١) التي سجد رسول الله ﷺ فيها فقط، وغير ذلك إن كان فرضاً = أتى به، وإن كان ندباً = فلا شيء عليه.

(١) قال ابن القيم رحمه الله في كتابه " زاد المعاد في هدي خير العباد " :
" وَسَلَّمَ ﷺ مِنْ رَكَعَتَيْنِ فِي إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ إِمَّا الظُّهْرُ وَإِمَّا العَصْرُ ثُمَّ تَكَلَّمَ ثُمَّ أَتَمَّهَا ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامُ يُكَبَّرُ حِينَ يَسْجُدُ ثُمَّ يُكَبَّرُ حِينَ يَرْفَعُ. =

والدليل علي ذلك : ما رُوي عن ابن بُحَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى
لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ،
فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ؛ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ.

وَجَاءَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا
صَلَى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِكْ كَمَّ صَلَاةِ أَثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا، فَلْيَصِلْ
رَكَعَةً وَلَا يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَإِنْ كَانَتْ
الرَكَعَةُ الَّتِي صَلَّاهَا خَامِسَةً؛ شَفَعَهَا بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِنْ
كَانَتْ رَابِعَةً؛ فَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ ».

= وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهَّدَ
ثُمَّ سَلَّمَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.
وَصَلَّى يَوْمًا فَسَلَّمَ وَأَنْصَرَفَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكَعَةٌ، فَأَذْرَكَهُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ
اللَّهِ فَقَالَ نَسِيتُ مِنَ الصَّلَاةِ رَكَعَةً، فَرَجَعَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَأَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَقَامَ
الصَّلَاةَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ رَكَعَةً. ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَصَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ زَيْدٌ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا
فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَصَلَّى الْعَصْرَ ثَلَاثًا ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ فَذَكَرَهُ النَّاسُ فَخَرَجَ فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَةً ثُمَّ سَلَّمَ.
فَهَذَا مَجْمُوعٌ مَا حُفِظَ عَنْهُ ﷺ مِنْ سَهْوِهِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ خَمْسَةٌ مَوَاضِعَ وَقَدْ
تَضَمَّنَ سُجُودَهُ فِي بَعْضِهِ قَبْلَ السَّلَامِ وَفِي بَعْضِهِ بَعْدَهُ "اهـ.

والسبب في اختلاف الفقهاء؛ أنه ﷺ سجد قبل السلام،
وسجد بعد السلام، فكل المواضع جائزة، وأرى أنّ تحديد
الظاهرية لا داعي له. والله أعلم.

تنبيهات:

- (١) اتفق الفقهاء علي أنّ سجود السهو يكون عن سنن الصلاة دون الفرائض ودون الرغائب.
- (٢) إذا زاد المصلي في صلاته قيامًا أو قعودًا أو سجودًا أو ركوعًا " عامدًا " = بطلت صلاته، وإن كان ناسيًا - ولم يذكر الزيادة حتى فرغ منها - = فليس عليه إلا سجود السهو.
- وإن ذكر الزيادة في أثنائها = وجب عليه الرجوع عنها، ووجب عليه سجود السهو.
- وإن ذكر الزيادة في الركعة الخامسة = جلس في الحال وتشهد ثم يسلم ثم يسجد للسهو ويسلم.
- لما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم صلي الظهر خمسًا، فقيل له: أزيد في الصلاة؟ فقال: " وما ذاك " قالوا: صليت خمسًا، فسجد سجدتين بعدما سلّم.
- وفي رواية فثني رجله واستقبل القبلة، فسجد سجدتين، ثم سلّم.

(٣) السلام قبل تمام الصلاة من الزيادة فيها؛ ذلك لأنه زاد تسليماً في أثناء الصلاة، فإذا سلّم المصلي قبل تمام الصلاة متعمداً = بطلت صلاته.

وإن كان ناسياً ولم يذكر إلا بعد زمنٍ طويلٍ = أعاد الصلاة من جديد،

وإن ذكر بعد زمنٍ يسيرٍ = أكمل صلاته، ويسلم ثم يسجد للسهو، ويسلم.

جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلاة الظهر أو العصر، فسلم من ركعتين، فخرج السرعان من أبواب المسجد يقولون: قصرت الصلاة، وقام النبي صلى الله عليه وسلم إلى خسبة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان، فقام رجل فقال: يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة؟! فقال: "لم أنس، ولم تقصر"، فقال الرجل: بلي قد نسيت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة: "أحق ما يقول؟" قالوا: نعم، فتقدم فصلي ما بقي من صلاته ثم سلم ثم سجد سجدتين، ثم سلم.

(٤) إذا نقص المصلي ركناً من صلاته:

- إن كان قد نسي تكبيرة الإحرام = فكأنه لم يصل، سواء تركها عمداً أو سهواً؛ وذلك لأن الصلاة لم تنعقد بعد.

- وإن كان غير تكبيرة الإحرام، فإن تركه متعمداً = بطلت صلاته، وإن تركه سهواً؛ فإن كان قد وصل إلى موضعه من الركعة الثانية = بطلت الركعة التي تركه منها، وقامت التي تليها مقامها، وإن لم يصل إلى موضعه من الركعة الثانية = وجبَ عليه أن يعودَ إلى الركن المتروك فيأتي به وبما بعده، وعليه في كلتا الحالتين سجود السهو.

(٥) إذا نقص المصلي واجباً من واجبات الصلاة :

- إن تركه متعمداً = بطلت صلاته،
- وإن كان ناسياً وذكره قبل أن يفارق محله من الصلاة = أتى به ، ولا شيء عليه .
- وإن ذكره بعد مفارقة محله قبل أن يصل للركن الذي يليه = رجَعَ فأتى به، ثم يُكمل صلاته، ويسجد للسهو.
- وإن ذكره بعد وصوله للركن الذي يليه = فلا يرجع إليه، ويكمل صلاته، ويسجد للسهو.

إذا سها المأموم خلف الإمام !!

ذهب الجمهور إلى أن الإمام يحمل عنه السهو، وشدَّ مكحولٌ فالزم المأموم بالسجود في خاصة نفسه.

وسبب الخلاف بين الفريقين راجعُ إلي إختلافهم فيما
يحملة الإمام عن المأموم من الأركان ، وما لا يحملة.

متي يسجد المأموم للسهو ؟

يسجد المأموم مع إمامه، ثم يقوم لقضاء ما عليه - إن
كان عليه قضاء - وسواء أكان سجوده قبل السلام أو بعده .

وبهذا قال عطاء، والحسن، والنخعي، والشعبي، وأحمد،
وأبو ثور، وأصحاب الرأي . لقول رسول الله ﷺ : (إِنَّمَا جُعِلَ
الإمام ليؤتمَّ به) .

وقال قومٌ : يقضي ما فاته ثم يسجد، وبه قال ابن سيرين،
وإسحاق.

التسبيح والتصفيق لمن سها .

قال مالك وجماعة : التسبيح للرجال والنساء .

وقال الشافعي وجماعة : للرجال التسبيح، وللنساء
التصفيق .

وسبب إختلافهم في ذلك راجعُ إلي الحديث الوارد في ذلك، « مالي أراكم أكثرتم التصفيق، مَنْ نابَه شيءٌ في صلاته؛ فليسبح، فإنه إذا سبح التفت إليه، وإنَّما التصفيق للنساء » .

فاختلفوا في مفهوم « وإنَّما التصفيق للنساء » ؛ فمن ذهب إلي أنَّ معني ذلك أنَّ التصفيق حكم للنساء؛ يُصفقن ولا يُسبحنَّ، ومن فهم من ذلك ذم التصفيق، قال : الرجال والنساء في التسبيح سواء.

تلمة :

إذا سلَّم الإمام قبل تمام صلاته، وفي المأمومين من فاتهم بعض الصلاة، فقاموا لقضاء ما فاتهم، ثم ذكر الإمام أنَّ عليه نقصاً في صلاته، فقام يتمها؛ فإن المأمومين الذين قاموا لقضاء ما فاتهم من الصلاة مخيَّرون بين أن يستمروا في قضاء ما فاتهم ، ويسجدوا للسهو، وبين أن يرجعوا مع الإمام فيتابعوه ، فإذا سلَّم وقضوا ما فاتهم سجدوا للسهو.

تسبيح
للرجال

المحتويات

٢ مقدّمة
٤ عدد الصلوات المفروضة
٥ حكم مَنْ ترك الصلاة عمدًا
٦ الوقت المرغّب فيه للصلاة
٧ الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
٩ الأذان
١٠ صيغة الأذان
١٢ فيما يقوله السامع للمؤذن
١٣ الإقامة
١٥ الأذان للنساء
١٦ النية في الصلاة
١٨ التكبير في الصلاة
٢٠ قراءة (بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) في افتتاح القراءة
٢١ القراءة في الصلاة
٢٢ حكم القراءة في الركوع والسجود
٢٤ في قراءة الفاتحة

- ٢٥ الصلاة في داخل الكعبة
- ٢٧ السترة
- ٢٨ المواضع التي يُصلي فيها
- ٣٠ الأقوال التي ليست من أقاويل الصلاة
- ٣١ حكم القنوت
- ٣٢ حد العورة من الرجل والمرأة في الصلاة
- ٣٦ حكم رفع اليدين في الصلاة
- ٣٧ وضع اليدين إحداهما على الأخرى
- ٣٨ ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام ؟
- ٣٩ النزول إلى السجود
- ٤١ التشهد
- ٤٢ التسليم من الصلاة
- ٤٣ هيئة الجلوس للتشهد
- ٤٣ الجلسة الوسطي والأخيرة
- ٤٥ أحكام سجود السهو
- ٥٤ المحتويات

أَعَدَّهُ /

أبو صهيب عمر محمد عمر عبد الرحمن